

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة: الدستور أولاً مخالف للشرعية وسيادة القانون



السبت 18 يونيو 2011 12:06 م

18/06/2011

أكد المستشار الدكتور محمد عطية النائب الأول لرئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أنه لا محل لتقديم أي طلب للمجلس يخالف الشرعية وسيادة القانون اللتين أقرهما الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في 19 مارس الماضي.

وأضاف في تصريح خاص لـ (إخوان أون لاين) أن ما يقال عن تقديم طلب لوضع "الدستور أولاً" هو مخالف للشرعية التي أقرتها أحكام المادة 60 من الإعلان الدستوري، والتي تنص على: "يجتمع الأعضاء غير المعيّنين لأول مجلس شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال 6 أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من 100 عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيله".

وأوضح أن حكم المادة 60 من الإعلان الدستوري عبارة عن أحكام بالمادة 189 فقرة الأخيرة مضافة، والمادة 189 مكرر التي تم استفتاء الشعب عليها، مشدداً على أنه لا يجوز لأي جهة أن تعتدي على الشعب ونتيجة استفتاءه.